

تقرير لجنة المراجعة إلى الجمعية العامة للمساهمين للشركة الوطنية للبناء والتسويق حول نظام الرقابة الداخلية

كما في ٢٠٢٣/١٢/٣١ م

المحترمين

السادة مساهمين الشركة الوطنية للبناء والتسويق

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

في إطار اختصاصات اللجنة حسب الأنظمة واللوائح المتضمنة البنود التالية:

فان لجنة المراجعة تختص بمراقبة أعمال الشركة والتحقق من سلامة ونزاهة التقارير والقوائم المالية وأنظمة الرقابة الداخلية فيها، وفيما يلي تلخيصات لمهام وأعمال اللجنة خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٣/١٢/٣١ م

أولاً: التقارير المالية

١. قامت اللجنة بمراجعة نتائج عمليات الشركة الأم وشركتها التابعة ومركزها المالي كما ظهرت في القوائم المالية النصف سنوية والربع سنوية والسنوية للشركة قبل عرضها على مجلس الإدارة وإبداء رأيها والتوصية في شأنها؛ لضمان نزاهتها وعدالتها وشفافيتها. وذلك بالتنسيق مع الإدارة التنفيذية بالشركة وتم تنفيذها طبقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية ومعايير المراجعة المعتمدة.
٢. كان تقرير مجلس الإدارة والقوائم المالية للشركة عادلة ومتوازنة ومفهومة وتتضمن المعلومات التي تتيح للمساهمين والمستثمرين تقييم المركز المالي للشركة، وأدائها، ونموذج عملها، واستراتيجيتها. وتم التطرق لجميع المسائل المهمة التي كانت تحتويها القوائم بدون استثناء.

ثانياً: المراجعة الداخلية

١. بناء على نتائج عمليات المراجعة كما ظهرت في التقارير المرفوعة لإدارة الشركة ولجنة المراجعة خلال السنة المالية الحالية من المراجع الخارجي للشركة مكتب العظم والسديري وآل الشيخ وشركاهم محاسبون ومراجعون قانونيون. بالإضافة إلى المعلومات المقدمة من قبل الإدارة التنفيذية فيما يتعلق بأنظمة الضبط الداخلي لهذه السنة المالية تبين للجنة عدم وجود قصور جوهري في هذه الأنظمة يقتضي الإفصاح عنه بالإضافة إلى أنه تم العمل على تحديث معظم السياسات بشكل دوري.
٢. قامت إدارة التدقيق بتطبيق خطة العمل المعتمدة وقامت بتدقيق إدارة المشتريات وإدارة علاقات المستثمرين بهدف إظهار جوانب القصور في عمل الإدارة والرقابة والإشراف والتحقق من الالتزام بتنفيذ السياسات وفقاً للأنظمة المعمول بها.
٣. تم تطوير سياسة الإبلاغ عن المخالفات بالشركة من خلال تقديم الملاحظات بشأن أي تجاوز في التقارير المالية أو غيرها بسرية مع ضمان التحقق من هذه الملاحظات بالتحقيق بشكل مناسب مع حجم الخطأ أوالتجاوز الذي حدث من خلال نظام وإجراءات تتيح للعاملين أبداء ملاحظاتهم عن أي تجاوزات ويكفل لهم السرية الحماية.
٤. مراجعة المخاطر التي قد تواجه الشركة في المستقبل والتي تقرر الإفصاح عنها للمساهمين وهي كالتالي
 - مخاطر السيولة التي قد تواجه الشركة في تأمين الأموال اللازمة للوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالأدوات المالية.
 - مخاطر الائتمان التي قد تواجه الشركة في الالتزام بسداد الأموال للجهات المتعاقدة معها.
 - مخاطر السوق والتذبذب غير الملائم في أسعار المواد الخام قد يؤثر سلباً على ربحية المشروعات الجارية والمستقبلية والتقلبات في الأدوات المالية بسبب التغيرات في أسعار الصرف التي تحدث في الأسواق.
 - مخاطر القيمة العادلة.
 - مخاطر أسعار الفائدة (التقلبات في سعر سايبور والفائدة).
٥. ان عدم الالتزام أو المراقبة بصفة مستمرة وكافية للمتطلبات القانونية والتشريعية وتحديثاتها لضمان الوعي بجميع القضايا الحالية والناشئة للجهات المختلفة مثل (هيئة السوق المالية، مصلحة الزكاة والدخل، الخ) قد يؤدي إلى الغرامات والعقوبات والسمعة السيئة.

٦. قامت اللجنة بمراجعة خطة مراجع حسابات الشركة الخارجي ونطاق أعماله، والتحقق من عدم تقديم أعمالاً فنية أو إدارية تخرج عن نطاق أعمال المراجعة، وإبداء مريئتها حيال ذلك. والإجابة عن استفسارات مراجع حسابات الشركة كلما وجدت.
٧. قامت اللجنة بدراسة تقرير مراجع الحسابات وملاحظاته على القوائم المالية ومتابعة ما اتخذ بشأنها وتم التأكد من اشتغال القوائم المالية على ما يلي:

- ✓ القوائم المالية الأولية والسنوية للشركة والملاحظات المتعلقة بها .
- ✓ أي تغييرات جوهرية مطلوبة على خطة المراجعة للمحاسب القانوني .
- ✓ أية صعوبات جديدة أو خلافات مع الإدارة تتم مواجهتها أثناء سير عملية المراجعة .
- ✓ وجود تقديرات وأحكام هامة تكتنف القوائم المالية بما في ذلك المبررات المنطقية المتعلقة بهذه التقديرات والتفاصيل المتعلقة بالمخصصات والاحتياطات الهامة.
- ✓ النظر وإبداء الرأي في أية مقترحات تنظيمية أو محاسبية لها تأثير على القوائم المالية.
- ✓ النظر في رأي الإدارة والمحاسب القانوني حول جودة المبادئ المحاسبية والتقديرات المستخدمة (وليس فقط إمكانية قبولها).
- ✓ قامت اللجنة بالاجتماع مع الإدارة قبل انعقاد الجمعية العامة وقبل إصدار التقرير السنوي للشركة، بهدف فحص ومناقشة القوائم المالية السنوية المراجعة بما في ذلك مناقشة نتائج المراجعة السنوية ملاحظات المحاسب القانوني وأية أمور أخرى لم يتم تسويتها أو تعديل القوائم المالية بها والإطلاع على أسباب ذلك.

ثالثاً: ضمان الالتزام:

- ١- قامت اللجنة بمراجعة نتائج تقارير الجهات الرقابية والتحقق من اتخاذ الشركة الإجراءات اللازمة بشأنه ولم يكن هناك أية ملاحظات تذكر.
- ٢- قامت اللجنة بالتحقق من التزام الشركة بالأنظمة واللوائح والسياسات والتعليمات ذات العلاقة ويتم تحديث السياسات بشكل دائم لتكون متوافقة مع متطلبات هيئة السوق المالية والجهات الحكومية ذات العلاقة.
- ٣- قامت اللجنة بمراجعة العقود والتعاملات المقترح أن تجريها الشركة مع الأطراف ذوي العلاقة، وتقديم مريئتها حيال ذلك إلى مجلس الإدارة والتوصية بأخذ الموافقات من الجمعية العامة كما هو متبع في كل سنة مالية.

رابعاً: اجتماعات لجنة المراجعة

عقدت اللجنة عدد (٥) اجتماعات خصصت للنظر في القوائم المالية الأولية والمدققة للعام ٢٠٢٣ م ومراجعة التقارير الدورية المقدمة من قبل مكتب الاستشاري الخارجي وكذلك متابعة تطبيق كافة المهام حسب أفضل الممارسات في مجال المراجعة.

خامساً: رأي اللجنة

من خلال تقارير الإدارة التنفيذية الدورية وتقارير المراجع الخارجي بالإضافة إلى خطاب الإدارة المقدم من المراجع الخارجي قد وفر أساساً لرأي اللجنة في نظام الرقابة الداخلية للشركة ومدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر التي تواجه الشركة والسيطرة عليها. وأن أنظمة المراجعة الداخلية تعتبر ذات فاعلية وكافية لأداء الأعمال والمهام المطلوبة من وحدات الشركة المختلفة.

والله ولي التوفيق،

رئيس لجنة المراجعة

أسامة السديس

٢٤,٠٣,٢٠٢٤

